العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف

دراسة ميدانية على الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية

إعداد

د/ زياد بن محمد مناور الحربي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

رئيس وحدة التوعية الفكرية في كليات الريان الأهلية

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف

دراسة ميدانية على الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية

زياد بن محمد مناور الحربي

تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الصحية والتمريض.

رئيس وحدة التوعية الفكرية في كليات الريان الأهلية.

البريد الالكتروني: dr.zeyad.alharbi@gmail.com

ملخص البحث: هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف،وتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف،وأبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيون العاملون في دار الملاحظة للحد من هذه المشكلة،والمقترحات اللازم توافرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف،وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم تطبيق الاستبانة على (443) أخصائيا في دار الملاحظة الاجتماعية في مختلف المناطق بالمملكة العربية السعودية ،ومن أهم ما توصلت إلية الدراسة من نتائج :أن أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: السرقة، المخدرات، وتمثلت أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف في: ضعف الرقابة الأسرية، العودة إلى أصدقاء السوء السابقين، طلاق الوالدين ، وكما تمثلت أهم العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف في: تدني المستوى الاقتصادي للأسرة، الحرمان المادي للحدث من قبل الأسرة، قلة المصروف اليومي للحدث، ومن أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيون العاملون للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: البرامج الدينية، البرامج التوعوية والإرشادية، برامج الرعاية الاجتماعية، وأن من أهم المقترحات اللازم توفرها لمواجهة هذه المشكلة تتمثل في: زيادة التوعية بأضرار الانحراف، إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث، تفعيل الشراكة المجتمعية لتطوير وتنفيذ البرامج. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، الانحراف، الأحداث، دار الملاحظة الاجتماعية.

Social and economic factors associated with the return of juveniles to delinquency Field study on specialists working in the Social Observation House

Zeyad Bin Mohammed Manawar Al Harbi

Sociology - Health Sciences and Nursing. Head of intellectual awareness unit at Al Rayyan Community Colleges

Email: dr.zeyad.alharbi@gmail.com

Abstract:

The study aims to identify the most patterns of crimes accompanied by a high rate of juvenile recidivism; as well as identifying the social and economic factors associated with juvenile's recidivism. This study reviews the most important correctional programmes followed by the Observation House's specialists to reduce this problem and it also presents the proposals needed to tackle the problem of juvenile's recidivism. Regarding the tools of study, both the survey descriptive approach and the questionnaire were used. The questionnaire was distributed to 443 specialists at the Social Observation House in various regions of the Saudi Arabia Kingdom. The main findings of this study include the following: The most common types of crime associated with a high rate of juvenile recidivism are theft and drugs. The most important social factors associated with the return of juveniles to delinquency are poor family control, return to former bad friends, and parental divorce. Most important economic factors associated with the return of juveniles to delinquency are family's low standard of living, the family's material deprivation of their juveniles, the lack of walking-around money given to the juvenile. Among the most prominent reform programs practiced by specialists to tackle the problem of juvenile recidivism are: Religious programs. Awareness and guidance programs. Social welfare programs. The most important proposals needed for tackling the problem are: Raising awareness of delinquency damages and side effects. Preparing juvenile remedial plans. Activating community partnership to develop and implement juvenile remedial programs. In the light of these findings, the study provided a number of recommendations.

Keywords: social factors, economic factors, recidivism, juveniles, social observation house.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر في الوقت الحالي العديد من التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتي أسهمت في بروز بعض السلوكيات والاتجاهات التي لا تتفق مع المعايير والأعراف في المجتمع، ولقد أدت هذه السلوكيات والاتجاهات إلى حدوث مخاطر وسلبيات متعددة أثرت على قوانين وقواعد الضبط الاجتماعي المتعارف عليها داخل المجتمع، وتعتبر مشكلة انحراف الأحداث إحدى تلك المشاكل الاجتماعية والخطيرة والتي تعاني منها أغلب المجتمعات الإنسانية، مما جعل لهذه المشكلة انعكاسات سلبية على التنمية والاستقرار والأمن في المجتمع.

وتحظى ظاهر انحراف الأحداث باهتمام كبير وملحوظ من قبل العلماء والباحثين في علم الاجتماع ، فعقدت حولها المؤتمرات الدولية والوطنية والمحلية، كما تغيرت النظرة للحدث الجانح ، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه شخص مجرم يستوجب العقاب على ما اقترفه من جرم ، أصبح ينظر إليه باعتباره ضحية ظروف اجتماعية معينه دفعته إلى السلوك الجانح، وعلى هذا الأساس صارت الدول والحكومات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بقضايا الطفل تولي أهمية كبرى لظاهرة انحراف الأحداث وتبحث في أسباب الانحراف وكذلك طرق العلاج والوقاية والإصلاح وإعادة التأهيل للمنحرفين ، إيمانا منها بإمكانية إصلاح هؤلاء الأحداث المنحرفين وإعادتهم إلى الطريق السوى ، ولحماية المجتمع من المخاطر التي قد يحدثها هؤلاء الأطفال مستقبلاً ويكونوا أفراداً منضبطين ومسالمين.(ابن عودة، 2017م،ص107).

كما تعتبر ظاهرة عودة الأحداث إلى الانحراف إحدى الإشكاليات التي تواجه النظام الاجتماعي المعمول به في المجتمع وهي مؤشر على فشل النظام الاجتماعي عموما والقانوني بوجه خاص ، وانطلاقاً من هذا المدخل أنكب العديد من الباحثين على دراسة وتقييم وإصلاح النظام القانوني سعياً لمواجهة الخلل الذي يعترى النظام من أجل محاصرة ظاهرة عودة الأحداث إلى الانحراف والآثار الناجمة عنها ، فالعود إلى الانحراف يشكل عبئا مالياً على خزينة الدولة نتيجة للعبء الذي تتحمله في التعامل مع نفس الأحداث لعدة مرات ، الأمر الذي يفرض توفير عناصر بشرية بالإضافة إلى وسائل مادية مختلفة للأجهزة المعنية ، ناهيك عن تكاليف الرعاية والخدمات الاجتماعية المتنوعة التي تقوم الأجهزة المعنية بتقديمها للأحداث المنحرفين ، كما أن العود إلى الانحراف يشكل خطورة اقتصادية واجتماعية وتربوية على اسر الأحداث المنحرفين ، مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وما يخلفه ذلك التفكك من آثار سلبية على أفرادها والمجتمع معاً.(العنزي،2011م،ص2)

ويتسبب انحراف الأحداث في خسارة كبيرة واستنزاف للقوى البشرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن تكون دعامة للمجتمع في بقائه ورخائه، وتزداد هذه الظاهرة خطورة مع تعدد السلوك المنحرف الذي يسلكه الأحداث وما ينجم عن هذا السلوك من آثار سيئة قد تكون بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها في حياتهم. (بو الجدري وآخرون،2020م، ص11) ولذلك يجب علينا إعطاء الأهمية القصوى والعناية اللازمة لهؤلاء الأحداث وحمايتهم من عواقب العودة إلى الانحراف للوصول بهم إلى الغاية المرجوة والتي تحقق الأمن والاستقرار مستقبلاً في المجتمع.

أن عودة الأحداث إلى الانحراف تقف ورائها العديد من الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي قد تكون لها دور بارز بالمساهمة في تكوين الشخصية الإجرامية للأحداث والعودة إلى الانحراف، فقد أكدت دراسة ماريا Maria (2020م) أن للعوامل الأسرية كتفكك الأسرة والصراعات الدائمة والطلاق والعنف المستخدم ضد أفراد الأسرة والظروف المعيشية المتدنية كل هذا يفرز صراعات

وحرماناً تشويه الصورة التقمصية لأفرادها مما يفقد الشاب الثقة في نفسه وأسرته ومجتمعه ليصبح عنده ارتكاب الجريمة أمراً مستساغاً ومقبولاً، كما توصلت دراسة سمية Somaya (2006م) إلى أن للعوامل الاجتماعية دورا في توجيه سلوك الأفراد وأن هذه العوامل تتضافر في خلق القوة الدافعة للجنوح فإذا اجتمعت فإنها تنتج الانحراف ويصبح سبباً له، كما توصلت دراسة الغماري Alghomari(2013م) إلى أن العوامل الاجتماعية تساهم في العودة إلى الانحراف من خلال ضعف الرقابة الأسرية والتدليل الزائد والتمييز بين الأبناء وعدم الرعاية والاهتمام والقسوة في المعاملة بما يفتح المجال إلى الهروب من هذا التوتر والاتجاه غير السليم والرجوع إلى الانحراف ، وكذلك توصلت دراسة الجياشي Aljayashi (2017م) بأن غالبية مرتكبي الجرائم من الأحداث والعائدين يعانون من البطالة إلى جانب العوامل الاقتصادية الأخرى والتي تتمثل في ضعف مستوى الدخل والفقر والعوز المادي والعيش في الأحياء السكنية المنخفضة والرغبة في الثراء السريع.

لذلك فإن ظاهر انحراف الأحداث من الظواهر الخطيرة التي تهدد النظام الاجتماعي في مختلف المجتمعات الإنسانية وتزداد خطورتها في عودة الإحداث إلى الانحراف والتي قد تعود إلى العديد من الأسباب والعوامل والتي يجب بحثها وإيجاد الحلول والمقترحات المناسبة والكفيلة لمواجهتها أو الحد من تفشّي هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

أن ظاهرة انحراف الأحداث والعودة إليها ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية ارتباطا وثيقا، ويعزي كثير من الباحثين والمتخصصين في مجال علم الجريمة والانحراف تفاقم وخطورة هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات الإنسانية لذلك كان لابد من الاهتمام بخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة والأثر الذي يتركه إتجاه النشء نحو ممارسة أنواع متعددة من السلوك الإنحرافي على حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، لا سيما أن الذين يتعرضون لمؤثرات الانحراف هم من الصغار الذين يعول مستقبلا عليهم النهوض بالمجتمع ومواجهة تحديات المستقبل ، ولا شك أن أحداث اليوم هم رجال الغد ومستقبل الأمة وعمادها.(عبدالسادة،2008م،ص140)، لذلك أنشئت دار الملاحظة الاجتماعية لاستقبال الأحداث الجانحين والعائدين إلى الانحراف لتأهيلهم وإصلاحهم عبر برامج متخصصه ليكونوا أعضاء صالحين في المجتمع مستقبلاً ، ويسعى الأخصائيون العاملون في دار الملاحظة إلى تقديم البرامج الإصلاحية المختلفة للأحداث الجانحين ، إلا أنه يلاحظ عودة بعض الأحداث إلى الانحراف مرة أخرى بسبب بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالحدث، وقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية والبحوث العلمية المتخصصة في مجال الجريمة والانحراف للوصول إلى الأسباب التي تقف خلف انحراف الأحداث وخروجهم عن النظم وقواعد الضبط الاجتماعي والتي يمكن إرجاعها إلى العديد من العوامل المختلفة، ومن هنا تحاول هذه الدراسة التعرف على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في عودة الأحداث إلى الانحراف للوصول إلى تفسير وتحليل مدى ارتباط هذه العوامل بعودة الأحداث إلى الانحراف وفهمها والوقوف على الأسباب الحقيقة لها، والتعرف أيضا على أهم المقترحات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة من وجهة نظر المبحوثين، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف؟

تساؤلات الدراسة:

1- ما أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف؟
2- ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف؟
3- ما العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف؟
4- ما أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيون العاملون في دار الملاحظة للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف؟
5- ما المقترحات اللازم توافرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين؟

أهداف الدراسة:

1- تحديد أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف.
2- تحديد العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف.
3- تحديد العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف.
4- الكشف عن أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف.
5- وضع المقترحات اللازم توافرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها وبحثها لواحد من الموضوعات المهمة والحيوية في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة، وهي عودة الأحداث إلى الانحراف من خلال الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى هذه الأهمية (علمياً وعملياً) على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

- قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المحتوى العلمي الاجتماعي خصوصاً فيما يتعلق بظاهرة انحراف الأحداث.
- قد تفيد هذه الدراسة في تحديد دقيق لأهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلف عودة الأحداث إلى الانحراف.

الأهمية العملية:

- تساعد هذه الدراسة الأخصائيين العاملين بدار الملاحظة في معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأحداث بعد خروجهم وأجبرتهم إلى العودة للانحراف مرة أخرى.
- قد تفيد توصيات الدراسة في دعم متخذي القرار في معالجة أفضل لمشكلة عودة الأحداث للانحراف.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف.

الحدود البشرية: اقتصر المجال البشرى في هذه الدراسة على الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية في جميع فروعها بالمملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذا الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من (13) ثلاث عشر دار ملاحظة اجتماعية في المناطق التالية (الرياض – الدمام – جدة – الطائف – بريدة - أبها – المدينة المنورة – حفر الباطن – جازان – الجوف – تبوك – حائل – نجران).

الحدود الزمنية: وقد أجريت الدراسة خلال الفترة من 10- 30 /05/ 1443هـ.

مفاهيم مصطلحات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على عدد من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بها وهي على النحو التالي:

- **الحدث:**

الحدث لغة: شاب حدث فتى السن، ورجل حدث السن وحديثهما: السن وحديثهما: بين الحداثة والحدوثة. ورجال أحداث السن، وحدثانها، وحدثاؤها. ويقال: هؤلاء قوم حُدثان جمع حدث وهو الفتي السن، ورجل حدث أي: شاب، فإن ذكرت السن قلت: حدث السن، وهؤلاء غلمان حُدثان أي أحداث، وكل فتي من الناس حدث، والأنثى حدثة. (أبن منظور، 1956م، 132)

وجاء تعريف الحدث في نظام الأحداث بالمملكة العربية السعودية (1439هـ)، بأنه" كل ذكر أو أنثى أتم (السابعة) ولم يتم (الثامنة عشر) من عمره". (نظام الأحداث، 1439هـ، المادة:1)

ويتبنى الباحث إجرائيا تعريف نظام الأحداث بالمملكة العربية السعودية (1439هـ).

- **الانحراف:**

وقد عرف المعجم الوسيط الانحراف في اللغة: انحرف، مال انصرف عن. الميل يقال مال عن الشي، أي تحرف وانحرف واحرورف (أحمد وآخرون ،2008م، ص72).

ويعرف العوجي (1406هـ)، الانحراف من الناحية الاجتماعية بأنه" خروج على كل ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة واضحة أو خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع". (ص24)

ويعرف الباحث الانحراف إجرائيا بأنه: هو كل سلوك يخالف القوانين والأنظمة والقيم والعادات والتقاليد والتي يعترف بها المجتمع نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية كما لدى فئة الأحداث بدور الملاحظة.

- **الحدث المنحرف:**

ويعرف الرشيد (2002م)، الحدث المنحرف بأنه" هو كل من أكمل السابعة من العمر ولم يتجاوز الثامنة عشر وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون". (ص265)

ويعرف الباحث الحدث المنحرف إجرائيا بأنه: كل حدث أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشر من عمره وخالف بسلوكه التوقعات والمعايير الاجتماعية والنظام السائد بالمجتمع.

- **العودة إلى الانحراف:**

وتعرف الحارثي(2018م) العودة إلى الانحراف بأنها" الرجوع المتكرر من قبل الحدث المنحرف إلى ارتكاب السلوك المنحرف، وعودته مرة أخرى إلى المؤسسة الإصلاحية"(ص200).

ويعرف الباحث العودة إلى الانحراف إجرائيا بأنها: تكرار دخول الحدث دار الملاحظة الاجتماعية لقيامه بسلوك منحرف يعاقب عليه الشرع والنظام نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية معينة كما يدركها ويحددها الأخصائيون العاملون بدار الملاحظة.

- **العوامل الاجتماعية:**

ويعرف باره (1999م)، العوامل الاجتماعية بأنها" هي تلك العوامل التي تحيط بفرد معين وتميزه عن غيره من الأفراد الأخرين دون الظروف التي تحيط بعامه الناس". (ص209)

ويعرفه الباحث العوامل الاجتماعية إجرائياً بأنها: مجموعة من العوامل المرتبطة في البيئة الاجتماعية للحدث، كضعف الرقابة الأسرية وطلاق أو وفاة أحد الوالدين والمشاكل الأسرية المستمرة، وأصدقاء السوء وفساد البيئة الاجتماعية المحيطة وسوء معاملة الحدث من قبل الأسرة، والتي قد تؤثر على سلوكياته وتصرفاته ويعود مرة أخري إلى الانحراف.

- **العوامل الاقتصادية:**

ويعرف الشراري(2004م)، العوامل الاقتصادية بأنها: " هو انخفاض مستوى الدخل لدى الأسرة، حيث لا يستطيع إشباع احتياجاتها الضرورية وبذلك يوجد صعوبة في التكيف مع الوضع الراهن في المجتمع وبذلك قد يضطر الحدث لطرق أبواب غير مشروعة". (ص17)

ويعرفه الباحث العوامل الاقتصادية إجرائياً بأنها: مجموعة من العوامل المرتبطة في المستوى الاقتصادي لأسرة الحدث، كتدني المستوي الاقتصادي للأسرة وقلة المصروف اليومي والسكن في منزل عشوائي وصعوبة توفير متطلبات المعيشة المناسبة والحرمان المادي للحدث، والتي تؤثر على إشباع حاجاته الأساسية ويعود مرة أخري إلى الانحراف.

الإطار النظري:

أولا: مفهوم انحراف الأحداث:

أن ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية السلبية والتي تشكل خطراً على استقرار وأمن المجتمع، لكونها تهدد النظام الاجتماعي وتخالف القوانين والمعايير الاجتماعية وتتجاوز الضبط الاجتماعي المتعارف عليها داخل المجتمع، تتعدد مفاهيم انحراف الأحداث تبعا لاختلاف معايير الحكم على السلوك وما يترتب عليه من ظواهر اجتماعية من مجتمع آخر، فبعض القوانين في مجتمع معين ترى أن سلوك معين يعتبر انحرافاً بينما ترى قوانين مجتمع آخر أن نفس السلوك ليس انحرافا مثل المجتمعات الغربية ترى أن نفس السلوك لا يعتبر انحرافاً، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات لمفهوم انحراف الأحداث.

فقد عرف منصور (2007م)، انحراف الأحداث بأنه" السلوك أو التصرف أو الفعل غير السوي والمنافي لأفعال المجتمع، كالسرقة وتعاطي المخدرات والإدمان عليها وارتكاب أفعال لا أخلاقية وغير مقبولة اجتماعياً ودينياً وقانونياً". (ص6)

كما يعرف سمارة وآخرون (2014م)، انحراف الأحداث بأنه" مخالفة أي الأنماط السلوكية السوية والمرغوبة الاجتماعية أو تركا سواء أكانت تلك الرغبة بنص القانون والعرف أو القيم والثقافية السائدة ". (ص28)

وقد عرف السمري(2010م)، انحراف الأحداث بأنه" الابتعاد عن المسار المحدد أو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، ووصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو انتهاك القواعد التي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع". (نقلاً من الصرايرة، 2019م، ص28)

كما عرف جعفر(2004م) انحراف الأحداث بأنه" يمثل موقفاً اجتماعياً يخضه فيه صغير السن إلى عامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السلبية، مما يؤدي به إلى السلوك غير متوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه". (ص9)

وللتوصل إلى معرفة المعنى الحقيقي لمفهوم انحراف الأحداث فيجب التعرف أيضا على مفهوم الحدث المنحرف، وقد أشار القريشي وآخرون (2013م، ص145)، إلى مفهوم الحدث المنحرف من وجهة نظر علماء علم الاجتماع وعلم النفس والقانون وهي كتالي:

يرى علماء الاجتماع أن الحدث المنحرف هو كل طفل يأتي أعمالاً أو تصرفات غير عادية أو غير سوية لا يأتيها غالبية الأطفال الذين بنفس عمره وهذا الطفل يعد منحرفا إذا أتى أعمالا تستوجب مساءلة قانونية طبقاً للتشريعات الموضوعة للأحداث، هو ضحية لظروف اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية مرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها.

أما علماء النفس فيرون أنّ الحدث المنحرف هو ذلك الشخص الذي يرتكب فعلاً يخالف أنماط السلوك المتفق عليها الأسوياء في مثل سنه وفي البيئة نتيجة لصراع نفسي لا شعوري ثابت نسبياً يدفعه لا إرادياً لارتكاب هذا الفعل الشاذ مثل: السرقة أو الكذب أو التبول اللاإرادي أو الانطواء ...الخ.

ويرى علماء القانون أن الحدث المنحرف هو الشخص الذي يتعدى على القانون ويرتكب فعلا نهى عنه في سن معين، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة القانون سواء كان هذا الفعل مخالفة أم جنحة أم جناية.

ويتضح أن السلوك الذي يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي والقوانين المتعارف عليها في المجتمع يعد سلوكا منحرفا، لأنه اخترق تلك القواعد والتي وضعت درءا للخطر الناتج عن مخالفتها وهو يمثل – تبعا لذلك – خطرا على المجتمع بمجرد الابتعاد عن المعايير المحددة والعادات والتقاليد والقيم السائدة داخل المجتمع.

ثانياً: العوامل المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف:

ترتبط مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف بعد الخروج من المؤسسات الإصلاحية بالعديد من العوامل المختلفة، وتؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً بارزاً وأثراً واضحاً في انحراف الأحداث وما تسببه تلك العوامل في العديد من المشاكل والضغوط على حياتهم وتجبر الأحداث إلى

العودة للانحراف مرة أخرى، وستناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية بعرض موجز في محاولة للكشف عن دورها في عودة الأحداث إلى الانحراف على النحو التالي:

أ- العوامل الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المهمة والمؤثرة في عودة الأحداث إلى الانحراف، فكلما كانت البيئة الاجتماعية للأحداث غير مستقرة وتكثر بها المشاكل والعنف والضغوط والمنازعات توافرت الظروف المواتية للعودة إلى الانحراف، ولذلك يجب إيجاد الحلول المناسبة لها وإبعادهم عنها بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية.

وتحدد دراسة الزايدي (2013م، ص76)، العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عودة الأحداث للانحراف بالتالي:

- الخلافات المستمرة بين الوالدين مما يتسبب في تفكك الأسرة.
- ضعف الرقابة الأسرية بسبب طلاق الوالدين.
- عدم اهتمام الأسرة في التنشئة الاجتماعية الصحيحة.
- استمرار العلاقة مع رفقاء السوء.
- فساد وانحراف البيئة المحيطة بالحدث.
- عدم انتظام الحدث في أداء الفرائض الدينية وضعف الوازع الديني.
- (الوصم الاجتماعي) رفض المجتمع للحدث بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية.
- عدم وعي الحدث بخطورة الانحراف.

وقد بينت العديد من الدراسات كدراسة الدوسري (2019م) ودراسة العزام (2019م)، ودراسة الأسمري (1993م)، أن الخلافات الأسرية والتفكك الأسري وضعف الرقابة الأسرية والعودة إلى الأصدقاء السابقين والقسوة في معاملة الوالدين من أهم العوامل المؤثرة على الحدث سلباً ما قد تكون سبباً في عودتهم للسلوك المنحرف، حيث يعود الأحداث إلى الانحراف هروباً من المشاكل والضغوط في البيئة الاجتماعية التي يعيشون بها.

ب- العوامل الاقتصادية:

تُعد العوامل الاقتصادية من العوامل المسببة لانحراف الأحداث وتختلف بدرجات متفاوتة بين الأسر على حسب احتياجاتهم ورغباتهم، فتدني المستوى الاقتصادي للأسرة قد يكون عاملاً مساعداً لعودة السلوك الانحرافي لدى الأحداث لعدم إشباع طلباتهم في حياتهم الاجتماعية، وتحدد دراسة فريوان (2019م، ص10)، العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عودة الأحداث للانحراف بالتالي:

- انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرة الحدث.
- عدم قدرة الأسرة على توفير متطلبات الحدث.
- الفقر وسوء الظروف المعيشية للأسرة.
- العجز عن توفير الحاجات الضرورية بالطرق المشروعة.
- الحرمان المادي وقلة المصروف اليومي للحدث.
- البطالة وتدني الدخل الشهري للأسرة.
- السكن المتهالك في الأحياء العشوائية.

ولقد كشفت العديد من الدراسات كدراسة الهشلمون (2020م)، ودراسة الهواري (2020م)، ودراسة الرشيد (2002م)، أن تدني المستوي الاقتصادي لأسرة الحدث والفقر وعدم القدرة على توفير متطلبات المعيشة والبطالة للوالدين وما تسببه من تدني الدخل الاقتصادي للأسرة، تؤثر بدرجة كبير إلى عودة الأحداث للانحراف، وقد تكون كل تلك العوامل الاقتصادية تهيئ وتدفع الحدث تحت ضغوط معينة وظروف سريعة وعاجلة إلى عودة ارتكاب السلوك الانحرافي.

ويتضح أن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً مؤثراً في عودة الأحداث إلى الانحراف ولذا يجب على المسئولين في المؤسسات الإصلاحية العمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من تأثير هذه العوامل وتطبيقها على أرض الواقع، وقد يكون ذلك من خلال برامج الرعاية اللاحقة (ما بعد الإفراج) وزيادة التعاون والاتصال بين المؤسسة الإصلاحية والأسرة لمتابعة الأحداث والتي قد تساعدهم في التكيف والاستقرار والاندماج الاجتماعي وممارسة حياة جديدة ، ليتمكنوا من تجاوز كل تلك العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية السابقة التي دفعتهم لارتكاب السلوك الانحرافي.

ثالثاً: البرامج الإصلاحية المقدمة للأحداث المنحرفون:

تعد البرامج الإصلاحية أحد الوسائل التي تستخدمها دار الملاحظة الاجتماعية في تحقيق الرعاية الوقائية والعلاجية في مجال رعاية الأحداث، فمن خلالها يمكن من إصلاح الحدث الجانح وإعادة توازنه النفسي والاجتماعي، وذلك عبر برامج مكثفة لإعادة تأهيلهم وإصلاحهم بشكل جيد، وتهدف هذه البرامج إلى تغيير سلوك الجانحين نحو الأفضل، والتكيف مع السلوك الجمعي السائد في المجتمع، ليخرج بعد عقوبته ويكون عضواً فاعلاً في المجتمع وألا يعود مرة أخرى إلى ارتكاب السلوك المنحرف. وفيما يلي عرض لأبرز البرامج الإصلاحية:

1- برامج الرعاية الصحية:

تهدف الرعاية الصحية إلى وقاية الأحداث من الأوبئة والأمراض والعناية بصحتهم وعزل المرضي منهم ومراقبة الأطعمة وتقديم كافة الخدمات العلاجية.

2- برامج الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث من أهم البرامج الإصلاحية حيث تهدف إلى مساعد الحدث على تقبل الحياة داخل الدار والتكيف معها وتعديل السلوكيات المنحرف والميول

الإجرامية ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الحدث. (أبو العلا،2020م، ص19)

3- برامج الرعاية النفسية:

تمثل الرعاية النفسية محوراً مهماً آخر في البرامج الإصلاحية حيث تسعى إلى التعرف على ملامح شخصية الحدث وإمكانياته الذهنية ومستوى الذكاء والميول والاستعدادات لكي يتمكن الأخصائيين في الدار من معرفة أسباب عدم تكيف الحدث مع المجتمع.

4- برامج الرعاية الرياضية:

تعتبر برامج الرعاية الرياضية من البرامج المهمة التي يقبل عليها الأحداث الجانحون حيث تسعى إلى تنمية قدراتهم الجسمية وإشباع حاجاتهم البدنية والنفسية وتستخدم أيضا كوسائل لتحقيق عمليات علاجية عن طريق استنفاذ الطاقة الزائدة وتحرير الأفراد من النزاعات العدوانية المكبوتة لديهم، وأن انشغال الحدث في الأنشطة الرياضية والبدنية تبعده عن التفكير في الانحراف وتساعده على تهذيب سلوكه وعلى الصبر وتنمية قدراته العقلية. (اليوسف،2010م، ص195)

5- البرامج التعليمية:

تعد الرعاية التعليمية من أهم البرامج الإصلاحية والتي يتم تقديمها للأحداث حيث تهدف إلى عدم حرمان الأحداث مواصلة تعليمهم العام ويعتبر التعليم عنصر مهم من عناصر إكساب الأحداث المعرفة والقيم والعادات والتقاليد والمعايير المتوافقة مع المجتمع.

6- برامج التدريب والتأهيل المهني:

تهدف برامج التدريب والتأهيل المهني إلى تدريب الأحداث على تعلم حرفه أو مهنه أثناء قضاء عقوبتهم، وتزويدهم بالمهارات والخبرات التي يمكن أن يستفيدوا منها بعد خروجهم من الدار، وكما تكمن أهمية هذه البرامج في امتصاص طاقات الأحداث السلبية وتؤهلهم مهنياً مستقبلاً مما يساعدهم على التكيف السريع والاندماج مع المجتمع.

7- البرامج الدينية:

تكمن أهمية البرامج الدينية في أنها تساعد الأحداث على تقوية الجانب الديني وغرس الفضائل وتعديل السلوكيات الخاطئة وتوجيهها التوجيه الصحيح وذلك من خلال إقامة حلقات التدريس وتحفيظ القرآن الكريم والمحاضرات والندوات التوعوية الدينية.

8- البرامج الترويحية والترفيهية:

تهدف البرامج الترويحة والترفيهية إلى إشغال وقت فراغ الأحداث من خلال أنشطة التسلية وحفلات السمر والمسابقات وغيرها من البرامج الموجهة الأخرى تحت أشراف الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية. (مصطفي، 2016م، ص163)

9- برامج الرعاية اللاحقة:

تهدف برامج الرعاية اللاحقة إلى ربط الحدث بأسرته خلال قضاء عقوبته وربط الحدث بالعالم الخارجي(المجتمع) ومتابعته بعد خروجه من الدار حتى لايعود إلى ممارسة السلوك الانحرافي،

وللرعاية اللاحقة أهمية بالغة للحدث وللمجتمع بنفس الوقت، فهي تكفل تصحيح السلوك غير السوي وتكفل عدم عودة الحدث للانحراف مرة أخرى. (اليوسف،2010م، ص207)

ويتضح مما سبق أهمية البرامج الإصلاحية وما تقوم به من أدوار إيجابية في محاولة تعديل السلوكيات المنحرفة للأحداث وإصلاحهم لكي يكونوا أفراداً إيجابيين مستقبلاً في المجتمع، ولذا يجب على المسئولين في دار الملاحظة الاجتماعية الاهتمام في تطوير هذه البرامج وتفعيلها على أرض الواقع وأن يتم تنفيذها بطريقة علمية وصحيحة وبصورة محترفة وعبر متخصصين في كل مجال على حدا، لكي تحدث الأثر الإيجابي المتوقع منها وتحد من عودة الأحداث إلى الانحراف مستقبلاً.

رابعاً: أهم النظريات المفسرة لعودة الأحداث إلى الانحراف:

يحتاج الباحث إلى نظرية علمية حتى يستطيع من خلالها بناء مشكلة الدراسة وتحديد التساؤلات التي تمثل أجوبتها الهدف من القيام بهذه الدراسة، وبناءً عليه قام الباحث بتحديد بعض النظريات العلمية المفسرة لعودة الأحداث إلى الانحراف لما لها من دور فعال في توجيه البحث بالطرق السليمة وصولاً إلى تفسير النتائج وتحليلها، والقدرة على توظيفها بالشكل المناسب في موضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. نظرية الثقافة الفرعية الجانحة:

تتجلي نظرية الثقافة الفرعية الجانحة في فكرة أن بعض الأبناء الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أبناء الطبقات الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك الجانح لأنها محصلة الضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي المتباين بين الطبقة الوسطى والدنيا، وترتبط هذه النظرية باسم كل من البرت كوهن وو التر ميلر وقد ركز البرت كوهن على الطبقة الوسطى من ناحية القيم والمعايير وهي من إسهامات مدرسة شيكاغو وسيذرلاند و ميرتون في الأنومي وحيث اهتمت بدراسة ذكور الطبقة الدنيا والجماعة الجانحة، أما نظرية والتر ميلر فهي عن انحراف الطبقة الدنيا ترجع هذه النظرية إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع حيث استفادت هذه النظرية من بعض مفاهيم نظرية الأنومي (السمري،2019م، ص196).

يرى كوهن أن هذا هو الأصل في نشوء العصابات من خلال رد الفعل على المكانة الاجتماعية المتدنية، وهنالك أشكال مختلفة لرد الفعل هذا أو التكيف، فقد يلجأ البعض نحو التكيف مع معايير وقيم الطبقة الوسطى وذلك كحل جمعي لمشكلة المكانة. ولكن هذا الحل يتطلب التغيير نحو المكانة المرجوة وهذا لن يتأتى إلا من خلال معايير جديدة للمكانة والتي تعرف على أنها استحقاقية، أي يستحقونها أي يركزون على الصفات التي يملكونها وهكذا تتشكل الثقافة الفرعية المنحرفة من أجل حل مشكلة المكانة المتدنية لأبناء الطبقات الفقيرة. (الوريكات،2008م، ص162).

ويتضح أن الثقافة الخاصة الجانحة تقدم للحدث الجانح مكانة بديلة عن تلك التي فشل في تحقيقها في ضوء قيم ومعايير الطبقة الوسطى، ولكنها تمنحه تلك المكانة باعتراف رفاق الثقافة الجانحة فقط، وتصبح الثقافة الخاصة الجانحة حلاً كاملاً عندما يرفض الحدث بدوره مصادر مكانة من رفضوه، ويعتمد بقوة على جماعته الجانحة في تحقيق المكانة. فالثقافة الخاصة الجانحة في أساسها استقطاب سلبي لقيم المجتمع ومعاييره، فقيم الثقافة الخاصة الجانحة لا تنشأ من فراغ، ولكنها مستمدة من تمثل نقيض قيم المجتمع السائدة، فإذا كانت قيم الطبقة الوسطى تمجد العمل الشريف والسلام ،

فقيم الثقافة الخاصة الجانحة تقول بالسرقة والعنف، وقد أرجع كوهن تمثل الحدث للثقافة الخاصة الجانحة بصفة خاصة والسلوك المنحرف بصفة عامة إلى نمط العلاقات السائد داخل أسرة الحدث، ومدى ما تمارسه الأسر من سلطة رقابية باعتبارها أحد عوامل الضبط الاجتماعي في المجتمع وكذلك إلى مدى انهيار وتفكك البيئة التي يوجد فيها الحدث، والإطار المرجعي للحدث وجماعته المرجعية المعيارية الشخصية. (السمري،2019م، ص207)

واستنتاجاً من ذلك فإن عودة الأحداث إلى الانحراف قد تكون بسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسرة وأيضاً ضعف الرقابة الأسرية على الحدث مما جعلهم اعتادوا على ارتكاب السلوك الإجرامي والكسب غير المشروع وهنا يأتي دور المختصين والعاملين في دار الملاحظة لمعالجة هذه الظاهرة من خلال تكثيف برامج الرعاية المناسبة لهم والمتابعة المستمر بين أسرة الحدث والدار للحد من هذه الظاهرة.

2. نظرية الوصم الاجتماعي:

لقد اشتهرت هذه النظرية في الستينات والسبعينات وخاصة بعد أن تسلم مؤيدي هذا الاتجاه تحرير مجلة المشكلات الاجتماعية مؤيدو هذا الاتجاه، وقد حاول عالم الجريمة الأمريكي (فرانك تاننبوم) أن يوسع من القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للجريمة ولكن بشكل جديد، إذ ركز على العمليات الاجتماعية التي تحدث وذلك بعد أن يتم الحكم على الشخص بأنه منحرف، ويرى أن هناك تغيرا تدريجيا من تعريف فعل معين على أنه شر إلى تعريف الشخص نفسه على أنه شر ، وبالتالي فإن جميع أفعاله تصبح مريبة ومشكوك بها ومن وجهة نظر المجتمع ، فالفرد الذي عادة ما يقوم بأشياء معينة يصبح شخصا سيئا وغير مرغوب فيه، ومن وجهة نظر الشخص، سوف يحدث التغير نفسه فاليافع المنحرف يصبح شريراً لأنه لا يعتقد بأنه صالح، ويقوم المجتمع بوصم الشخص المرتكب واقعيا أو افتراضيا بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف. وهنا الوصم يُعرف بالشخص كقولك هذا سارق أو قاتل، أي انه منحرف ومجرم، وهذا الوصف سوف يغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له، فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم (السارق) وليس مع الشخص بحد ذاته، وبالتالي فإن هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد في خلق الجريمة والانحراف، وهذا يعني أن الوصم هو سبب الجريمة والانحراف. (الوريكات،2008م، ص193). وثمة استنتاج هنا أن عودة الأحداث إلى الانحراف قد يكون بسبب الوصمة الاجتماعية التي يتعرضون لها بعد الخروج من المؤسسات الإصلاحية أو دار الملاحظة الاجتماعية نتيجة لما يطلقه الأخرون من القاب وقواعد على الأحداث مما يجعلهم يقومون بتمثيل تلك الشخصية وتكرار السلوك المنحرف، مما يستوجب على العاملين في دار الملاحظة تقديم جميع برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية المناسبة وتفعيل برامج الرعاية اللاحقة والتأهيل المجتمعي.

3. نظرية الاختلاط التفاضلي:

ظهرت نظرية الاختلاط التفاضلي عند العالم كريسي عام (1924م) والعالم الأمريكي ادوين سذرلاند عام (1939م)، وتندرج نظرية المخالطة الفاضلة تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك غير السوي. فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك غير السوي. وتنظر النظريات النفسية الاجتماعية إلى الشخصية باعتبارها المتغير الوسيط الذي يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي، وما يمارسه من أثر في الشخصية الإنسانية، وانعكاس ذلك الأثر على ما يقوم به الفرد من أفعال، وما يتسم به من خصائص وسمات. (السمري ،2010م، ص48)، وتعني هذه النظرية أن كل

شخص ينطبع بالطابع الثقافي المحيط به ويتشبه به، مالم تكن هناك ثقافات أخري تتصارع مع الثقافة المحيطة به وتوجهه إلى طرق أخري مختلفة، وحيث إن علاقات الإنسان تحدث داخل الإطار الاجتماعي كما يراها (سذرلاند) فإن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة لخلل في النظام الاجتماعي أي سوء التنظيم الاجتماعي. (الطخيس،2013م، ص137)، وتؤكد هذه النظرية بأن عودة الأحداث إلى الانحراف بسبب الاختلاط المتكرر والمستمر والثابت مع الأشخاص الذين يؤيدون مخالفة القانون مما يؤدي إلى اكتسابهم وتعلمهم الخبرات الانحرافية والتدرب على فن ارتكاب الجريمة، وعليه فإن الأحداث العائدين إلى الانحراف هم من لديهم أشخاص ذوي العلاقات الوطيدة بالمعتادين على ارتكاب السلوك الإجرامي ويخالفون نظامية القانون، ولذلك يستوجب على المختصين والعاملين في دار الملاحظة الاجتماعية زيادة التعاون والاتصال بين الدار والأسرة لمتابعة الحدث لما لها دور كبير في التأثير على شخصيته وسلوكه من خلال علاقة بأفراد الأسرة وتفاعله معهم وذلك عبر تكثيف برامج التوعية في أضرار الانحراف وإعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث العائدين.

خامساً: الدراسات السابقة:

تُعد مراجعة الدراسات السابقة نقطة أساسية في البحوث الأكاديمية، وتعبر نقطة البدء لبناء جهد بحثي مميز ورصين. وتهدف المراجعة إلى التعرف على الأدبيات التي تساعد الباحث علي الاستفادة مما قدمته تلك الدراسات في هذا المجال ومن ثم يحاول تصميم دراسة لتكون إضافة علمية جديدة لهذا التراكم المعرفي. ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة التي قد تناولت موضوع انحراف الأحداث، حيث تم استعراضها واستقراء نتائجها مع مراعاة الترتيب الزمني لها من الأحدث إلى الأقدم ووفقاً للتصنيف التالي

أولاً: الدارسات العربية التي تناولت موضوع انحراف الأحداث:

1- **دراسة الهشلمون، (2020م) بعنوان" تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الأحداث".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير البيئة الاجتماعية والبيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث دراسة ميدانية على دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، كما هدفت التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة (0.5) والتي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية التي اعتمدتها الدراسة، وقد شملت عينة الدراسة (112) حدثاً في دار تربية وتأهيل الأحداث، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تأثير للبيئة الأسرية على انحراف الأحداث بدرجة كبيرة، يوجد تأثير للبيئة الأصدقاء على انحراف الأحداث بدرجة متوسطة، يوجد تأثير للبيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث بدرجة كبيرة، يوجد تأثير للبيئة الترويحية على انحراف الأحداث بدرجة متوسطة.

2- **دراسة الهواري، (2020م) بعنوان" العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، وقد شملت عينة الدراسة (220) حدثا من نزلاء مراكز رعاية الأحداث في الأردن، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى: أن التربية الخاطئة لأحد الزوجين أو كليهما ، وتقصير الرجل في القيام بواجباته من العوامل الاجتماعية

للتفكك، والبطالة وخروج المرأة للعمل عوامل اقتصادية، واعتياد الكذب في العلاقة بين الوالدين والأبناء، وذكاء الطفل المتدني من العوامل النفسية، وسوء التغذية والمشاكل الصحية المترتبة عليها، ووجود إعاقة في الأسرة من العوامل الصحية للتفكك، في حين جاءت العوامل المؤدية للانحراف في إدمان أحد أفراد الأسرة للكحول والتمييز بين الأبناء من العوامل الأسرية، أما تدخل أهل الأبوين في حياة الحدث والأسرة، وفقدان الحدث للدعم الاجتماعي والاقتصادي عند تعرضه للمشاكل من العوامل الاجتماعية، والانحراف وسيلة الحدث لإثبات ذاته، وأوقات الفراغ من العوامل النفسية، وازدياد نسب البطالة وتدني الدخل الشهري من العوامل الاقتصادية.

3- **دراسة الدوسري، (2019م) بعنوان " أنماط التنشئة الاجتماعية في الأسرة القطرية ودورها في ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف في دولة قطر".**

هدفت الدراسة إلى تحديد أنماط التنشئة الاجتماعية لأحداث في دولة قطر وبيان أثر أنماط التنشئة الاجتماعية ودورها في ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف، وقد شملت عينة الدراسة (302) حدثاً، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تصميم مقياس كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى: وجود دور لأنماط التنشئة الاجتماعية في ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف على مستوى دلالة إحصائية 0.5، وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة إحصائية 0.5 حول أنماط التنشئة الاجتماعية في ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف في دولة قطر يعزى إلى كل من (العمر، وجود مشكلة الجنوح، معدل الوقت الذي تقضيه مع أصدقائك في الأسبوع ، خلافات الأسرة).

4- **دراسة العزام، (2019م) بعنوان" العود إلى الانحراف عند الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات العود إلى الانحراف عند الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني، وقد شملت عينة الدراسة (67) حدثاً موقوفاً في دور التربية والتأهيل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي ، وتم تصميم مقياس كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى: أن أسباب العود إلى الانحراف قد شملت الرفقة السيئة، وقضاء الوقت بالكسل، والتسكع في الشوارع ، والتغيب عن المدرسة ، وغياب ولى الأمر عن المنزل، أدت دور التربية والتأهيل في الأردن دورا مهما في الحد من العود إلى الانحراف لما تقدمه من برامج مهنية ، تعليمية ، دينية ، وضبطية وثقافية وصحية، أدت ضغوطات الوصم الاجتماعي دورا كبيرا في عودة الحدث الجانح إلى الانحراف بسبب مسايرة الأصدقاء السيئين ، وقضاء وقت الفراغ دون فائدة ، تعامل الأهل معه كعديم الهيبة والاحترام ونعته من قبل أفراد المجتمع كشخص منحرف .

5- **دراسة الحراحشة، (2018م) بعنوان "العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى إنحراف الأحداث في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأحداث في الأردن، وقد كان عدد أفراد الدراسة (100) حدث من الأحداث المقيمين في دور رعاية الأحداث في مناطق (عمان والزرقاء وإربد)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، ، وتم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات، وتمثلت نتائج الدراسة بما يأتي: إن أغلبية الأحداث الجانحين في الأردن هم من الفئة العمرية (15 – 18)، من ذوي الدخل المنخفض، وإن أكثر الأحداث الجانحين يعيشون ضمن أسر كبيرة الحجم، كما أن المستوى التعليمي للوالدين يتركز في المستوى الجامعي، وبينت الدراسة أن أكثر الجرائم التي يرتكبها الأحداث هي جرائم السرقة وتعاطي المخدرات، وأشارت النتائج إلى أن الأحداث الجانحين تعرضوا لمعاملة قاسية تتصف أحياناً بالعنف والعدوان.

6- **دراسة الحارثي، (2018م) بعنوان" العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف " دراسة ميدانية على المودعين بمؤسسة رعاية الفتيات بمنطقة جدة.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المعاملة الوالدية وجماعة الرفاق في عودة الأحداث إلى الانحراف، وقد شملت عينة الدراسة (30) فتاة من النزيلات بمؤسسة رعاية الفتيات بمدينة جدة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى: أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية جداً لمحور "دور المعاملة الوالدية في عودة الحدث إلى الانحراف"، كما أكدت النتائج على أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية جداً لهذا المحور "دور جماعة الرفاق في عودة الحدث إلى الانحراف".

7- **دراسة الرشيد، (2002م). بعنوان" بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على انحراف الأحداث في دولة الكويت".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على سلوكيات الأحداث بالكويت، وقد شملت عينة الدراسة (300) حدثاً منحرف، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: أن الأحداث الذين يعيشون مع والديهم يشكلون أعلى نسبة في الانحراف، إلى ارتباط انحراف الأحداث مع الأوضاع الاقتصادية المتدنية للأسرة، أن حالات الأحداث المنحرفون يرافقون أصدقاء من أبناء الحي.

8- **دراسة الأسمري، (1993م) بعنوان " بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في إنحراف الأحداث": دراسة تطبيقية على الأحداث المنحرفين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى العلاقة بين هذه العوامل وبين ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع السعودي، وشملت عينة الدراسة (120) حدثاً من المودعين بدار الملاحظة بمدينة جدة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن هناك علاقة واضحة بين العوامل الاجتماعية المدروسة وبين انحراف الأحداث (الأسرة – المدرسة – العلاقات الاجتماعية – البيئة السكنية)

ثانياً: الدارسات الأجنبية التي تناولت موضوع انحراف الأحداث:

1- **دراسة راثينابالان ونعرايان Rathinabalan& Naaraayan (2018م) بعنوان " تأثير العوامل الأسرية على جنوح الأحداث".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل العائلية على جنوح الأحداث، تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (60) شاباً من الموقوفين في دار الأحداث التي تديرها الدولة تراوحت أعمارهم بين 10-11-12 سنة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التتبعي الطولي، وتم استخدام مقياس خاص لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى: أن غالبية الأحداث كانت جنحتهم السرقة، تبين أن ثلثي عينة الدراسة 63% ارتكبت الجنحة لأول مرة بينما مثلت نسبة الأحداث الجانحين للمرة الثانية 27% بينما شكلت نسبة الأحداث المرتكبين للجنحة للمرة الثالثة 8%، بينت النتائج أن معظم الأحداث الجانحين بنسبة 82% كانوا فوق 15 سنة بينما كان فقط 18% أقل من 15 سنة ، أظهرت أن 90% من الأحداث الجانحين كانوا من المناطق الحضرية و10% من المناطق الريفية.

2- **دراسة مونيكا Monique D (2017م) بعنوان " الأبوة والجنوح: دراسة عوامل الخطر والأنماط العدوانية المرتبطة بحالة الأبوة بين أخطر جناة الأحداث ".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العوامل الديموجرافية ومستوى تعليم الوالدين والتاريخ العدواني وسلوكيات المشكلة المبكرة وتاريخ تعاطي المخدرات، ودخول المدرسة وتاريخ اعتقال الأسرة والتعرض للعنف وجنوح الزملاء والانضمام للعصابة ومدى مساهمتها في جنوح الأحداث، ومدى ارتباط عوامل الخطر والأنماط العدوانية بحالة الأبوة في جناة الأحداث الخطرة، وقد شملت عينة الدراسة (1354) جاني خطير من الأحداث، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، وتم استخدام المقابلات الشخصية والمتابعة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ترتبط حالة الأبوة بالتعرض لخطر كبير من الجناة لخطر على الأحداث، يرتبط التغير في حالة الأبوة بمستويات أعلى من العدوان الكلي والعدوان الاضطهادي والعدوان المرتبط بالدخل والعدوان المرتبط بالدخل في جنوح الأحداث، تشير نتائج الدراسة إلى أن التعرض للصدمة في السنوات الأولى يمكن أن يتسبب عداء أكثر واستراتيجيات أبوية غير حساسة عندما يصبح الشباب ذوي المعاملة السيئة آباء.

3- **دراسة نورليانا روسيلاواتي Norliana & Rosilawati(2016م) بعنوان" العوامل الاجتماعية التي تساهم في انحراف الأحداث في ملقا".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تصور الجمهور للعوامل (الأسرة والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والخبرة التعليمية) التي تسهم في جنوح الأحداث في مركز التحول الحضري، وقد شملت عينة الدراسة (361) فرداً ،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة الاتي: أن العوامل الثلاثة التي تم دراستها ساهمت في جنوح الأحداث في ملقا، أن عامل الأسرة ساهم في جنوح الأحداث في ملقا، أن عامل الطبقة الاجتماعية والاقتصادية ساهم في جنوح الأحداث في ملقا، أن عامل الخبرة التعليمية من أكثر العوامل التي تسهم في جنوح الأحداث.

4- **دراسة نيكول جارزا Nicole Garza (2011م) بعنوان " عوامل الخطر التي تؤدي إلى جنوح الأحداث".**

هدفت الدراسة إلى توضيح عوامل الخطر التي تكون أكثر انتشاراً وشيوعاً في جنوح الأحداث، وقد شملت عينة الدراسة (30) فرداً من الأحداث الذكور المحتجزين في سان ديجو في تكساس، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك على النحو التالي: تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر العوامل التي تساهم في جنوح الأحداث تتمثل في العوامل الفردية مثل السلوك النفسي والخصائص العقلية، وأيضاً العوامل الاجتماعية مثل بناء الأسرة، والزملاء، والعوامل المجتمعية مثل الجيرة وأفراد العصابات، تشير النتائج إلى أن إما أن والدي الأحداث يقبلون تأثير السلوكيات السلبية أو أنهم غير مدركين للتأثيرات السلبية على الطفل، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن معظم الأحداث يعيشون في بيوت مفككة مع الأم أو مع الوصي، وهو ما يؤكد على دور عدم التماسك والترابط الأسري في زيادة جنوح الأحداث، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الكثير من الآباء الذين يتعاطون المخدرات سوف يؤثرون حتمياً على أطفالهم والمساهمة في اندماجهم في قائمة جنوح الأحداث.

5- **دراسة كيفن .kevin w (2004م) بعنوان "العوامل المؤثرة على تطور جنوح الأحداث".**

هدفت الدراسة إلى التعرف العوامل السياقية التي تمثل اضطراب الأسرة والعمليات القهرية الأسرية، والتي تؤثر بدورها على التطور المرتبط بالعمر لجنوح الأحداث، ونواتج إعادة التكامل في المجتمع والشباب الفاصل فيها مسبقا، وقد شملت عينة الدراسة (531) فرداً من الأحداث المحبوسين،

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الشباب الذي لديهم آباء أو أشقاء قد ارتكبوا جريمة من المحتمل بدرجة كبيرة أن يصبحوا من الجانحين الأحداث الذين بدأوا مبكراً وذلك بالمقارنة بالشباب الذين ليس لديهم تاريخ في الجناية الأسرية، أن الشباب الذين يعانون من إعاقة تعليم معينة من المحتمل بدرجة كبيرة أن يعودوا إلى المنشأة الإصلاحية في غضون 12 شهر بعد إطلاق سراحهم وذلك بالمقارنة بالشباب الذين لا يعانون من إعاقة تعليم معينة، أن المشاكل الأسرية المستمرة تؤثر سلبياً على نمو الشباب كما أن الاضطرابات الأسرية والتي تشمل العنف داخل الأسرة تؤدي إلى الجناية الأسرية وجنوح الشباب، وأن هذه العوامل تمثل عوامل تنبؤية قوية للبداية المبكرة للأحداث المخالفين للقانون، تضيف هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بجنوح الأحداث، والتي تؤكد على الآثار العكسية التي تكون لإعاقات التعليم الخاصة على نمو الشباب.

6- **دراسة مونتيك .Monteic A (2000م) بعنوان " البيئة الاجتماعية لجنوح الأحداث: دراسة متعددة المجالات للتأثيرات المتعلقة بها".**

هدفت الدراسة إلى دراسة وفحص جنوح الأحداث ولكن من الجانب البيئي، وذلك من حيث ماهية وأهمية العوامل البيئية ودورها في المساهمة في جنوح الأحداث، وقد شملت عينة الدراسة (87) شاباً من الأحداث المقبوض عليهم، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات، وذلك على النحو التالي: من خلال استخدام الارتباطات الثنائية ونموذج المعادلة الهيكلية فقد أوضحت التحليلات الارتباطية أن الصراع الأسري وتفاعلات الزملاء الإيجابية والتأثيرات السلبية للزملاء ترتبط بشكل معنوي بجنوح الأحداث، وجدت الدراسة أن الرفاهة الاجتماعية تمثل نوع الدعم الاجتماعي الوحيد الذي يرتبط بشكل معنوي بجنوح الأحداث، وكما أن الدعم المهني والعلائقي يرتبط بشكل معنوي بجنوح الأحداث، وقد وجدت الدراسات أيضا أن الكثير من متغيرات الدعم ترتبط ببعضها البعض مشيرة إلى الطرق غير المباشرة التي تؤثر على جنوح الأحداث، أشارت نتيجة المعادلة الهيكلية إلى تأثير الأسرة والزميل والمجتمع على جنوح الأحداث، حيث أشارت الدراسة إلى أن جنوح الأحداث يمكن تفسيره بشكل أفضل وذلك من خلال سياقات متعددة متكاملة وتأثيرات المجتمع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى صياغة المقترحات والتطبيقات العملية التي يمكن من خلالها التصدي لجنوح الأحداث.

7- **دراسة دايجل Daigle (1999م) بعنوان " النوع وعوامل الخطر وسوء سلوك الأحداث: تقدير الجدل العام والخاص ".**

هدفت الدراسة إلى دراسة الجدل الحالي العام والخاص المتعلق بمدى مساهمة النوع وعوامل الخطر في تشكيل السلوك السيئ للأحداث، وقد شملت عينة الدراسة (3419) شاباً من الأحداث، وقد استخدم الباحث البحث الطولي القومي لصحة المراهق، وتم استخدام المقابلات الشخصية والمتابعة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أوضحت النتائج من المرحلة الأولى من التحليل أن الذكور والإناث تختلف في مستويات مشاركتهم في الجنوح الإجمالي والجنوح غير العنيف والجنوح العنيف، أوضحت النتائج من التحليل متعدد المتغيرات أنه توجد بعض التشابهات في تنبؤات جنوح الذكور والإناث والإدمان، فعلى سبيل المثال فإن الزملاء الجانحين والجنوح السابق والمشاركة في تعاطي المخدرات تمثل عوامل تنبؤية قوية وواضحة نسبيا لكل من الذكور والإناث، على الرغم من هذه التشابهات إلا أنه وجدت مجموعة من الاختلافات في العوامل التنبؤية عبر النوع، فالنسبة لجنوح

الإناث والاكتئاب والاستقلالية ومصاحبة الأصدقاء والسلوكيات الخطرة جمعها مترابطة، وبالنسبة لجنوح الذكور على الجانب الآخر فإنه تم تفسيرها بالمشاركة في الرياضة وقصور الانتباه والنمو، تقترح نتائج الدراسة أن العوامل التنبؤية بجنوح الذكور وجنوح الإناث تختلف باختلاف نوع الجنوح، توجد تشابهات واختلافات في العوامل التنبؤية عبر النوع، يجب القيام بمزيد من فحص المناهج المتعلقة بالنوع لتطبيقها على الجنوح.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات السابقة اهتمامها بدراسة موضوع انحراف الأحداث والعوامل المساهمة بها، حيث أن جميع هذه الدراسات طبقت على الأحداث الذكور الموقوفون في دار الملاحظة الاجتماعية، ماعدا دراسة الحارثي (2018م) التي طبقت الدراسة على الفتيات النزيلات في بمؤسسة رعاية الفتيات بمدينة جدة، ودراسة نيكول جارزا Nicole Garza (2016م)، التي طبقت الدراسة على جمهور من مواطني ملقا.

كما أن الدراسة الحالية اتفقت مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، عدا دراسة مونيكا Monique D (2017م) التي استخدمت المنهج التحليلي، ودراسة مونتيك Monteic A. (2000م) التي استخدمت أيضا المنهج التحليلي، ودراسة دايجل Daigle (1999م) التي استخدمت البحث الطولي القومي لصحة المراهق، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة عدا دراسة العزام (2019م) التي استخدمت مقياس كأداة لجمع البيانات، ودراسة راثينابالان ونعرايان Naaraayan &Rathinabalan (2018م) التي استخدمت مقياس خاص لجمع البيانات، ودراسة مونيكا Monique D (2017م) التي استخدمت المقابلة الشخصية، دراسة مونتيك Monteic A. (2000م) التي استخدمت مجموعة من الاختبارات لجمع البيانات، ودراسة دايجل Daigle (1999م) التي استخدمت المقابلات الشخصية والمتابعة.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تدعيم مشكلتها وفي بناء الإطار النظري وتحديد المصادر والمراجع الأساسية، وتصميم المنهجية المناسبة للدراسة من حيث اختيار المنهج وتحديد حدود الدراسة المكانية والبشرية والأسلوب الأمثل في اختيار العينة، وإعداد صياغة وبناء أداة الدراسة بالإضافة لتحليل ومناقشة النتائج.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي؛ وهو كما يعرفه العساف (2012م، ص 179) بأنه المنهج "الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً"، والذي يعتبر من أكثر المناهج ملاءمةً للدراسة الحالية، لاعتماده على وصف الواقع الحقيقي للظاهرة ومن ثم تحليل النتائج وبناء الاستنتاجات في ضوء الواقع الحالي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية، حيث يبلغ عدد دار الملاحظة الاجتماعية (13) دار في مختلف مناطق المملكة العربية

السعودية، وقد بلغ عدد الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في عام (1443هـ) عدد (457) أخصائي، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1)

العدد الكلي لأفراد عينة الدراسة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أخصائي اجتماعي	150	32.8
أخصائي نفسي	27	5.9
مراقب اجتماعي	280	61.3
المجموع	**457**	**%100**

عينة الدراسة:

تتمثل العينة في الدراسة الحالية من الأخصائيين العاملين في دارا الملاحظة الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، ونظراً للتباعد الجغرافي لمجتمع الدراسة، ولضمان تمثيل العينة لمجتمع الدراسة, واسترشاداً بما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وسعياً وراء تحديد وضبط أهم مواصفات العينة وخصائصها بما يخدم الدراسة الحالية ويحقق أهدافها، ورغبة في الوصول لكل ما من شأنه إفادة الدراسة من حيث التحليلات الإحصائية في مختلف أشكالها، وبما ينعكس إيجابياً على تشخيص الظاهرة محل الدراسة حسب ما هو متاح من إمكانيات, ولذا تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، عبر توزيع استبيان الدراسة الكترونياً عن طريق البريد الإلكتروني المخصص للموظفين من قبل الإدارة المختصة بعد موافقة سعادة وكيل الوزارة للتأهيل والتوجيه الاجتماعي ، حيث بلغ عينة الدراسة عدد (443) أخصائي في دار الملاحظة الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية .

خصائص أفراد عينة الدراسة:

تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسية لوصف أفراد عينة الدراسة، وتشمل: (العمر – المؤهل التعليمي – الوظيفة – سنوات الخبرة – الدورات التدريبية)، والتي قد يكون لها مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالدراسة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

1) العمر:

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة ٪
أقل من 30 سنة	12	2.7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	124	28.0
من 40 إلى أقل من 50 سنة	259	58.5
من 50 سنة فأكثر	48	10.8
المجموع	**443**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (2) أن (259) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 58.5٪ أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ، بينما (124) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 28.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ، و (48) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 10.8٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 50 سنة فأكثر ، و (12) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 2.7٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، وتشير النتائج السابقة إلى أن النسبة العظمي لعينة الدراسة من الإخصائيين العاملين بدار الملاحظة الاجتماعية في مرحلة النضج المهني ولديهم الخبرات العلمية والعملية اللازمة، ويمكن التركيز عليهم من قبل المسؤولين بدار الملاحظة الاجتماعية في الدورات التدريبية والبرامج التطويرية والتي تساهم في رفع كفاءة ومهارة الموظفين وتحقيق الأهداف المرجوه للمؤسسة الإصلاحية.

2) المؤهل التعليمي:

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة %
دبلوم عالي	77	17.4
بكالوريوس	328	74.0
ماجستير	31	7.0
دكتوراه	7	1.6
المجموع	**443**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (3) أن (328) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 74.0٪ مؤهلهم التعليمي بكالوريوس ، بينما (77) منهم يمثلون ما نسبته 17.4٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم التعليمي دبلوم عالي ، و (31) منهم يمثلون ما نسبته 7.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة

مؤهلهم التعليمي ماجستير ، و (7) منهم يمثلون ما نسبته 1.6٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم التعليمي دكتوراه، وتفسر النتائج السابقة إلى أن النسبة العظمي من عينة الدراسة حاصلين على المؤهل التعليمي البكالوريوس في التخصص، ويدل ذلك على حصولهم على الكفايات المعرفية والمهارية والإدراكية التي تؤهلهم للحصول على هذه الوظيفة ولتحقيق مستوى عالي من الممارسة المهنية لديهم .

3) الوظيفة:

جدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أخصائي اجتماعي	146	32.9
أخصائي نفسي	26	5.9
مراقب اجتماعي	271	61.2
المجموع	**443**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (4) أن (271) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 61.2٪ وظائفهم مراقب اجتماعي ، بينما (146) منهم يمثلون ما نسبته 32.9٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة وظائفهم أخصائي اجتماعي ، و (26) منهم يمثلون ما نسبته 5.9٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة وظائفهم أخصائي نفسي، وتشير النتائج السابقة إلى أن النسبة العظمي لعينة الدراسة من شاغلين وظيفة مراقب اجتماعي ، ويدل ذلك على أهمية هذه الوظيفة حيث يعتبر المراقب الاجتماعي بمثابة الموجه الميداني والعين الناقلة والمرجع الحقيقي لسلوك الأحداث الخاضعين للملاحظة الميدانية بالنسبة للأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي ويعتبر دوره مكملاً لدورهما معا.

4) سنوات الخبرة:

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	28	6.3
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	90	20.3
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	152	34.3
من 15 سنة فأكثر	173	39.1
المجموع	**443**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (5) أن (173) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 39.1٪ سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ، بينما (152) منهم يمثلون ما نسبته 34.3٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ، و (90) منهم يمثلون ما نسبته 20.3٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ، و (28) منهم يمثلون ما نسبته 6.3٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وتفسر النتائج السابقة إلى أن النسبة العظمي من عينة الدراسة خبرتهم من خمس عشر سنه وأكثر ،هذا مؤشر بأن لديهم الخبرة العملية الكافية التي تساعدهم على الأبداع والتطوير وحل المشكلات في العمل.

5) الدورات التدريبية:

جدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	التكرار	النسبة %
دورة واحدة	40	9.0
دورتان	36	8.1
ثلاث دورات	46	10.4
أكثر من ذلك	321	72.5
المجموع	**443**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (6) أن (321) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 72.5٪ دوراتهم التدريبية أكثر من ذلك ، بينما (46) منهم يمثلون ما نسبته 10.4٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دوراتهم التدريبية ثلاث دورات ، و (36) منهم يمثلون ما نسبته 8.1٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دوراتهم التدريبية دورتان ، و (40) منهم يمثلون ما نسبته 9.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دوراتهم التدريبية دورة واحدة، وهذا يعني أن الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة الاجتماعية يبحثون دائماً عن التطوير في المجال المهني.

أداة الدراسة:

عمد الباحث إلى استخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات؛ وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها.

أ) بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء. وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها، وثباتها:

1- **القسم الأول:** يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

2- **القسم الثاني:** يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: (العمر – المؤهل التعليمي – الوظيفة – سنوات الخبرة – الدورات التدريبية).

3- **القسم الثالث:** ويتكون من (50) عبارة، موزعة على خمسة محاور أساسية، والجدول (7) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

جدول (7)

محاور الاستبانة وعباراتها

المحور	عدد العبارات
أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف	10
العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف	10
العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف	10
أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف	10
المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين	10
الاستبانة	**50 عبارة**

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق – إلى حد ما - غير موافق). ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق (3) درجات، إلى حد ما (2) درجتان، غير موافق (1) درجة واحدة.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الثلاثي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (3 – 1 = 2)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس (2 ÷ 3 = 0.67)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (8)

تقسيم فئات مقياس ليكرت الثلاثي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
1	غير موافق	1.00	1.66
2	إلى حد ما	1.67	2.33
3	موافق	2.34	3.00

وتم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً.

ب) صدق أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت كما يقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكِّمين):

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (11) أحد عشر محكماً، وقد طُلب من السادة المحكمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وذلك من خلال تحديد وضوح العبارات، وانتمائها للمحور، وأهميتها، وسلامتها لغوياً، وإبداء ما يرونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات. وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملحوظات، تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية

2- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson'sCorrelationCoefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (9)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول (أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.670	6	**0.557
2	**0.714	٧	**0.736
٣	**0.693	٨	**0.632
٤	**0.540	٩	**0.758
5	**0.613	١٠	**0.774

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (9) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (10)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني (العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.548	6	**0.564
2	**0.640	٧	**0.649
٣	**0.575	٨	**0.635
٤	**0.622	٩	**0.614
5	**0.611	١٠	**0.505

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (10) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (11)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث (العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.685	6	**0.646
2	**0.673	٧	**0.726
٣	**0.739	٨	**0.697
٤	**0.790	٩	**0.716
5	**0.789	١٠	**0.600

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (11) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (12)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الرابع (أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.696	6	**0.717
2	**0.748	٧	**0.752
٣	**0.781	٨	**0.659
٤	**0.705	٩	**0.749
5	**0.708	١٠	**0.699

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (12) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (13)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الخامس (المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.779	6	**0.802
2	**0.704	٧	**0.742
٣	**0.773	٨	**0.699
٤	**0.812	٩	**0.725
5	**0.717	١٠	**0.756

**** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

يتضح من الجدول (13) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الخامس، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ج) ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach'sAlpha (α))، ويوضح الجدول رقم (14) قيم معاملات الثبات ألفاكرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (14)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الاستبانة	عدد العبارات	ثبات الاستبانة
أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف	10	0.807
العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف	10	0.784
العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف	10	0.887
أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف	10	0.894
المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين	10	0.910
الثبات العام	50	0.937

يتضح من الجدول رقم (14) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.937)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من صدق (الاستبانة) وثباتها، وصلاحيتها للتطبيق، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً باتباع الخطوات التالية:

1- توزيع الاستبانة إلكترونياً.

2- جمع الاستبانات، وقد بلغ عددها (443) استبانة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1- التكرارات، والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean"؛ وذلك للتعرف على متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحاور، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

3- المتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

4- الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

إجابة السؤال الأول: ما أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف؟

للتعرف على أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب

لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (15)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبة	درجة الموافقة موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
1	سرقة.	ك	374	61	8	2.83	0.424	موافق	1
		%	84.4	13.8	1.8				
2	مخدرات.	ك	273	155	15	2.58	0.558	موافق	2
		%	61.6	35.0	3.4				
6	أخلاقيات.	ك	197	200	46	2.34	0.658	إلى حد ما	3
		%	44.5	45.1	10.4				
4	مضاربات.	ك	182	164	97	2.19	0.771	إلى حد ما	4
		%	41.1	37.0	21.9				
5	عقوق.	ك	146	223	74	2.16	0.686	إلى حد ما	٥
		%	33.0	50.3	16.7				
8	اعتداء على الممتلكات.	ك	135	194	114	2.05	0.749	إلى حد ما	٦
		%	30.5	43.8	25.7				
3	سكر.	ك	119	190	134	1.97	0.756	إلى حد ما	٧
		%	26.9	42.9	30.2				
10	نصب واحتيال.	ك	103	152	188	1.81	0.788	إلى حد ما	٨
		%	23.3	34.3	42.4				
7	ابتزاز.	ك	76	204	163	1.80	0.709	إلى حد ما	٩
		%	17.2	46.0	36.8				
9	معاكسات.	ك	68	175	200	1.70	0.719	إلى حد ما	١٠
		%	15.3	39.5	45.2				
	المتوسط العام					2.14	0.417	إلى حد ما	

يتضح في الجدول (15) أن أفراد عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف بمتوسط حسابي بلغ (2.14 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (من 1.68 إلى 2.33)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق إلى حد ما على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (15) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أثنين من أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثلان في العبارتان رقم (1، 2) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (1) وهي:" سرقة." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.83 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن السرقة عادة ما تتم بسبب الحاجة ولذلك نجد أن السرقة من أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة راثينابالان ونعرايان Rathinabalan&Naaraayan (2018م) والتي بينت أن غالبية الأحداث كانت جنحتهم السرقة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحراحشة (2018م) والتي بينت أن أكثر الجرائم التي يرتكبها الأحداث هي جرائم السرقة وتعاطي المخدرات.

2- جاءت العبارة رقم (2) وهي:" مخدرات." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.58 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن جريمة المخدرات عادة ما تتم بسبب الإدمان ولذلك نجد أن المخدرات من أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحراحشة (2018م) والتي بينت أن أكثر الجرائم التي يرتكبها الأحداث هي جرائم السرقة وتعاطي المخدرات.

ويتضح من النتائج في الجدول (15) أن أقل أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (7، 9) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (7) وهي:" ابتزاز." بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (1.80 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن جريمة الابتزاز ترتكب بسبب أخطاء من الضحية غالباً ولذلك نجد أن الابتزاز من أقل أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف.

2- جاءت العبارة رقم (9) وهي:" معاكسات." بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (1.70 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن جريمة المعاكسات ترتكب بسبب الفراغ عادة ولذلك نجد أن المعاكسات من أقل أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف.

وتتفق النتيجة السابقة مع **معطيات نظرية الثقافة الفرعية الجانحة** في التأكيد على أن إنحراف الأحداث لا تنشأ من فراغ ولكنها مستمدة من تمثل نقيض قيم المجتمع السائدة التي أساسها استقطاب سلبي لقيم المجتمع ومعاييره، ويتمثل الحدث السلوك المنحرف على حسب نمط العلاقات داخل أسرة الحدث وسلطة الوالدين الرقابية، فأن عودة الأحداث إلى الانحراف قد تكون بسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسرة وأيضاً ضعف الرقابة الأسرية على الحدث مما جعلهم اعتادوا على ارتكاب السلوك الإجرامي والكسب غير المشروع.

وتشير نتائج الجدول إلى وجود تقارب ملحوظ بين جريمة السرقة التي تحتل المرتبة الأولي وجريمة المخدرات التي تحتل المرتبة التي تليها، ويدل ذلك على الحاجة المادية بسبب تدني المستوى الاقتصادي للحدث أو أسرته مما يجعله يبحث عن الحصول على المال بطريقة غير مشروعة أو ترويج المخدرات لتحقيق رغباته الشخصية.

إجابة السؤال الثاني: ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف؟

للتعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (16)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
			موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	ضعف الرقابة الأسرية.	ك	414	17	12	2.91	0.372	موافق	1
		%	93.5	3.8	2.7				
6	العودة إلى أصدقاء السوء السابقين.	ك	394	38	11	2.86	0.409	موافق	2
		%	88.9	8.6	2.5				
3	طلاق الوالدين.	ك	378	57	8	2.84	0.417	موافق	3
		%	85.3	12.9	1.8				
2	المشاكل الأسرية المستمرة.	ك	362	77	4	2.81	0.417	موافق	4
		%	81.7	17.4	0.9				
10	فساد البيئة الاجتماعية المحيطة بالحدث.	ك	310	104	29	2.63	0.603	موافق	٥
		%	70.0	23.5	6.5				
9	ضعف إدراك الحدث لخطورة الانحراف.	ك	289	121	33	2.58	0.628	موافق	٦
		%	65.3	27.3	7.4				
5	المعاملة القاسية للحدث من قبل الأسرة.	ك	244	159	40	2.46	0.656	موافق	٧
		%	55.1	35.9	9.0				
4	وفاة أحد الوالدين أو كليهما.	ك	254	139	50	2.46	0.689	موافق	٨
		%	57.3	31.4	11.3				
8	غياب الاتصال والتعاون بين الأسرة والدار.	ك	167	190	86	2.18	0.734	إلى حد ما	٩
		%	37.7	42.9	19.4				
7	رفض المجتمع للحدث بعد الخروج من الدار	ك	130	171	142	1.97	0.784	إلى حد ما	١٠
		%	29.3	38.6	32.1				
	المتوسط العام					2.57	0.344	موافق	

يتضح في الجدول (16) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف بمتوسط حسابي بلغ (2.57 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (16) أن أبرز العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (1، 6، 3، 2) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (1) وهي:" ضعف الرقابة الأسرية." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.91 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن ضعف الرقابة الأسرية يقلل من متابعة تقويم سلوكيات الأبناء مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الهشلمون (2020م) والتي بينت وجود تأثير للبيئة الأسرية على انحراف الأحداث بدرجة كبيرة، كما تتفق مع نتيجة دراسة نورليانا روسيلاواتي Norliana & Rosilawati(2016م) والتي بينت أن عامل الأسرة يساهم في انحراف الأحداث.

2- جاءت العبارة رقم (6) وهي:" العودة إلى أصدقاء السوء السابقين." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.86 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن العودة إلى أصدقاء السوء السابقين تعيد التأثير السلبي على الأحداث مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف وتتسق هذه النتيجة مع مفهوم نظرية الاختلاط التفاضلي والتي تبين أن تفضيل الأحداث لاختلاطهم السابق برفقاء السوء يتسبب في عودتهم للانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الهشلمون (2020م) والتي بينت وجود تأثير لبيئة الأصدقاء على انحراف الأحداث ،كما تتفق مع نتيجة دراسة العزام (2019م) والتي بينت أن أسباب العود إلى الانحراف قد شملت الرفقة السيئة ، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الحارثي(2018م) والتي أكدت على لجماعة الرفاق دوراً في عودة الحدث إلى الانحراف .

3- جاءت العبارة رقم (3) وهي:" طلاق الوالدين." بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.84 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن طلاق الوالدين يقلل من توفر تماسك وتوجيه أسري للأحداث مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نيكول جارزا Nicole Garza (2011م) والتي بينت أن معظم الأحداث يعيشون في بيوت مفككة مع الأم أو مع الوصي، وهو ما يؤكد على دور عدم التماسك والترابط الأسري في زيادة جنوح الأحداث.

4- جاءت العبارة رقم (2) وهي:" المشاكل الأسرية المستمرة." بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.81 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن المشاكل الأسرية المستمرة تقلل من تماسك الأسرة وقيامها بدورها في التنشئة تجاه الأحداث مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كيفن kevin w. (2004م) والتي بينت أن المشاكل الأسرية المستمرة تؤثر سلبياً على نمو الشباب والاضطراب الأسري والذي تؤدي إلى إنحراف الحدث في وقت مبكر ومخالفة القانون، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة مونتيك Monteic A. (2000م) والتي بينت أن الصراع الأسري والمشاكل الأسرية المستمرة ترتبط بشكل معنوي بجنوح الأحداث، وهذا يؤكد على عدم الاستقرار الأسري وكثرة المشاكل في البيئة الأسرية تسبب في زيادة إنحراف الأحداث.

ويتضح من النتائج في الجدول (16) أن أقل العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثلان في العبارتان رقم (8، 7) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليهما إلى حد ما، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (8) وهي:" غياب الاتصال والتعاون بين الأسرة والدار." بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (2.18 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن غياب الاتصال والتعاون بين الأسرة والدار يقلل من قيام الأسرة بدورها في إعادة تأهيل الحدث مما يتسبب في عودته إلى الانحراف.

2- جاءت العبارة رقم (7) وهي:" رفض المجتمع للحدث بعد الخروج من الدار" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (1.97 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن رفض المجتمع للحدث بعد الخروج من الدار تعيد الحدث للتعامل مع أصدقاء السوء السابقين مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف.

وتتسق هذه النتيجة مع مفهوم نظرية الوصم الاجتماعي التي تبين تأثير الوصم للأحداث ورفض المجتمع لهم بسبب سلوكهم السابق مما يدفعهم للعودة للانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الدوسري (2019م) والتي بينت وجود تأثير للعوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث، وكما تتفق مع نتيجة دراسة الأسمري (1993م) والتي بينت أن هناك علاقة واضحة بين العوامل الاجتماعية وبين ظاهرة إنحراف الأحداث.

ويرى الباحث أن للعوامل الاجتماعية دورا في عودة الأحداث إلى الانحراف، وقد تكون البيئة الأسرية أهمها وما يكون فيها من مشاكل متعددة منها؛ ضعف الرقابة الأسرية، والتفكك الأسري، والطلاق، وعدم اهتمام الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء بطريقة سليمة، وقلة الرعاية والاهتمام للأبناء، ورفاق السوء، ووقت الفراغ، وضعف إدراك الحدث لخطورة الانحراف، كل تلك العوامل الاجتماعية قد تؤدي إلى عودة الحدث للانحراف مرة أخرى.

إجابة السؤال الثالث: ما العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف؟

للتعرف على العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (17)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار والنسبة	درجة الموافقة: موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
1	تدني المستوى الاقتصادي للأسرة.	ك	310	110	23	2.65	0.577	موافق	1
		%	70.0	24.8	5.2				
8	الحرمان المادي للحدث من قبل الأسرة.	ك	226	175	42	2.42	0.658	موافق	2
		%	51.0	39.5	9.5				

م	العبارات	التكرار النسبة	درجة الموافقة موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
2	قلة المصروف اليومي للحدث.	ك	208	191	44	2.37	0.658	موافق	3
		%	47.0	43.1	9.9				
7	صعوبة توفير متطلبات المعيشة الأساسية للأسرة.	ك	202	184	57	2.33	0.692	إلى حد ما	4
		%	45.6	41.5	12.9				
9	السكن في حي عشوائي أو فقير.	ك	228	128	87	2.32	0.782	إلى حد ما	٥
		%	51.5	28.9	19.6				
3	السكن في منزل عشوائي أو متهالك.	ك	204	162	77	2.29	0.744	إلى حد ما	٦
		%	46.0	36.6	17.4				
10	سهولة حصول الحدث على المال من الأسرة.	ك	207	156	80	2.29	0.753	إلى حد ما	٧
		%	46.7	35.2	18.1				
5	صعوبة توفير المتطلبات اللازمة للحدث.	ك	168	222	53	2.26	0.658	إلى حد ما	٨
		%	37.9	50.1	12.0				
6	توفير مصروفات فوق حاجة الحدث.	ك	189	175	79	2.25	0.738	إلى حد ما	٩
		%	42.7	39.5	17.8				
4	خروج الحدث للعمل في سن مبكر.	ك	119	145	179	1.86	0.810	إلى حد ما	١٠
		%	26.9	32.7	40.4				
	المتوسط العام					2.30	0.500	إلى حد ما	

يتضح في الجدول (17) أن أفراد عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف بمتوسط حسابي بلغ (2.30 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (من 1.68 إلى 2.34)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق إلى حد ما على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (17) أن أبرز العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (1، 8، 2) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (1) وهي:" تدني المستوى الاقتصادي للأسرة." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.65 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن تدني المستوى الاقتصادي للأسرة يزيد من احتياجات الأحداث المادية ويقلل من توفير

متطلباتهم مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف وتتسق هذه النتيجة مع مفهوم نظرية الثقافة الفرعية الجانحة والتي تبين تأثير الوضع المتدني للأحداث في عودتهم للانحراف، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نورليانا روسيلاواتي Norliana & Rosilawati (2016م) والتي بينت أن الطبقة الاقتصادية المنخفضة تساهم في جنوح الأحداث مما يؤكد على إن الطبقة الاقتصادية المنخفضة تعد من أهم العوامل التي تساهم في إنحراف الأحداث، كما تتفق مع نتيجة دراسة الرشيد (2002م) والتي بينت أن هناك ارتباطا بين الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة وانحراف الأحداث .

2- جاءت العبارة رقم (8) وهي:" الحرمان المادي للحدث من قبل الأسرة." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.42 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن الحرمان المادي للحدث من قبل الأسرة يجعله يلجأ للأخرين لتوفير احتياجاته مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الهشلمون (2020م) والتي بينت وجود تأثير للبيئة الاقتصادية على انحراف الأحداث بدرجة كبيرة.

3- جاءت العبارة رقم (2) وهي:" قلة المصروف اليومي للحدث." بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.37 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن قلة المصروف اليومي للحدث يجعله يبحث عن المال بطرق غير مشروعة مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف.

ويتضح من النتائج في الجدول (17) أن أقل العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (6، 4) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (6) وهي:" توفير مصروفات فوق حاجة الحدث." بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (2.25 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن توفير مصروفات فوق حاجة الحدث يتيح له شراء الأشياء الممنوعة مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف.

2- جاءت العبارة رقم (4) وهي:" خروج الحدث للعمل في سن مبكر." بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط حسابي بلغ (1.86 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن خروج الحدث للعمل في سن مبكر يجعله يكتسب سلوكيات غير سوية من بيئة العمل غير المناسبة للتنشئة مما يتسبب في عودة الأحداث إلى الانحراف.

ويرى الباحث أن للعوامل الاقتصادية دورا في عودة الأحداث إلى الانحراف، وقد يكون تدني مستوي الاقتصادي للأسرة والحرمان المادي وقلة المصروف اليومي للحدث سبباً مهماً في ذلك، كل تلك العوامل تدفع الحدث إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية ليشبع رغباته واحتياجاته التي يرى أنه قد فقدها ليغطي بذلك النقص الذي يؤلمه ويورقه.

إجابة السؤال الرابع: ما أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف؟

للتعرف على أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (18)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبة	درجة الموافقة موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
8	البرامج الدينية.	ك	353	73	17	2.76	0.510	موافق	1
		%	79.7	16.5	3.8				
9	البرامج التوعوية والإرشادية.	ك	362	53	28	2.75	0.559	موافق	2
		%	81.7	12.0	6.3				
2	برامج الرعاية الاجتماعية.	ك	348	77	18	2.74	0.521	موافق	3
		%	78.5	17.4	4.1				
10	البرامج الترويحية والترفيهية.	ك	318	102	23	2.67	0.572	موافق	4
		%	71.8	23.0	5.2				
3	برامج الرعاية النفسية.	ك	319	100	24	2.67	0.576	موافق	٥
		%	72.0	22.6	5.4				
7	البرامج التعليمية.	ك	308	113	22	2.65	0.573	موافق	٦
		%	69.5	25.5	5.0				
4	برامج الرعاية البدنية (الرياضية).	ك	295	113	35	2.59	0.634	موافق	٧
		%	66.6	25.5	7.9				
6	برامج التدريب والتأهيل.	ك	228	157	58	2.38	0.707	موافق	٨
		%	51.5	35.4	13.1				
1	برامج الرعاية الصحية.	ك	214	174	55	2.36	0.692	موافق	٩
		%	48.3	39.3	12.4				
5	برامج الرعاية اللاحقة (التأهيل المجتمعي).	ك	213	153	77	2.31	0.749	إلى حد ما	١٠
		%	48.1	34.5	17.4				
	المتوسط العام					2.59	0.439	موافق	

يتضح في الجدول (18) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف بمتوسط حسابي بلغ (2.59 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (18) أن أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (8، 9، 2) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (8) وهي:" البرامج الدينية." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.76 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن البرامج الدينية تعزز من الوعي الديني بما يدعم الوقاية الذاتية من الانحراف لدى الأحداث ولذلك عادة ما يستخدمها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف.

2- جاءت العبارة رقم (9) وهي:" البرامج التوعوية والإرشادية." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.75 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن الأحداث بحاجة لتعزيز وعيهم بما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى ولذلك عادة ما يستخدم الأخصائيون العاملون البرامج التوعوية والإرشادية للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف.

3- جاءت العبارة رقم (2) وهي:" برامج الرعاية الاجتماعية." بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.74 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن الأحداث بحاجة لبرامج تخصصية تكسبهم المهارات الاجتماعية وتدمجهم في مجتمعاتهم ولذلك عادة ما يستخدم الأخصائيين العاملين برامج الرعاية الاجتماعية للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف.

ويتضح من النتائج في الجدول (18) أن أفراد عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على واحدة من عبارات أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيين العاملين للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارة رقم (5) وهي:" برامج الرعاية اللاحقة (التأهيل المجتمعي)." بمتوسط حسابي بلغ (2.31 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن الأحداث المنحرفون بحاجة لدمجهم مع المجتمع وتعديل سلوكياتهم للحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى ولذلك يجب استخدام الأخصائيين العاملين برامج الرعاية اللاحقة (التأهيل المجتمعي) للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف.

ويرى الباحث أن للبرامج الإصلاحية دور بتعديل السلوكيات الغير مرغوبة للأحداث وتأهيلهم بطريقة سلمية ليعودوا إلى المجتمع أفراداً صالحين وإيجابيين، وتعتبر البرامج الدينية والتوعوية والاجتماعية والترويحية والنفسية والتعليمية من أهم البرامج التي تستخدم في دار الملاحظة الاجتماعية، ولذا يجب أن تنفذ تلك البرامج بطريقة علمية وصحيحة وأن تقدم بصورة محترفة وعبر متخصصين في كل مجال على حدا، لكي تحدث الأثر الإيجابي المتوقع منها وتحد من عودة الأحداث إلى الانحراف مستقبلاً.

إجابة السؤال الخامس: ما المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف من وجهة نظر المبحوثين؟

للتعرف على المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (19)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة
		النسبة	موافق	إلى حد ما	غير موافق				
3	زيادة التوعية في أضرار الانحراف.	ك	384	51	8	2.85	0.406	موافق	1
		%	86.7	11.5	1.8				
5	إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث.	ك	381	54	8	2.84	0.412	موافق	2
		%	86.0	12.2	1.8				
8	تفعيل الشراكة المجتمعية لتطوير وتنفيذ البرامج.	ك	375	57	11	2.82	0.443	موافق	3
		%	84.6	12.9	2.5				
6	زيادة الاتصال والتعاون بين الدار والأسرة لمتابعة الحدث.	ك	377	51	15	2.82	0.467	موافق	4
		%	85.1	11.5	3.4				
4	التنوع في البرامج العلاجية.	ك	361	74	8	2.80	0.445	موافق	٥
		%	81.5	16.7	1.8				
2	تكثيف الندوات الدينية والثقافية.	ك	364	68	11	2.80	0.460	موافق	٦
		%	82.2	15.3	2.5				
7	استحداث برامج جديدة وفعالة.	ك	359	70	14	2.78	0.486	موافق	٧
		%	81.0	15.8	3.2				

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الترتيب
		النسبة	موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	تفعيل برامج الرعاية اللاحقة.	ك	369	51	23	2.78	0.525	موافق	٨
		%	83.3	11.5	5.2				
10	تكثيف البرامج داخل الدار وخارجها.	ك	343	83	17	2.74	0.521	موافق	٩
		%	77.5	18.7	3.8				
9	زيادة وقت البرامج الترفيهية والترويحية.	ك	279	126	38	2.54	0.649	موافق	١٠
		%	63.0	28.4	8.6				
المتوسط العام						2.78	0.361	موافق	

يتضح من النتائج في الجدول (19) أن أبرز المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (3، 5، 8) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة علها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (3) وهي:" زيادة التوعية في أضرار الانحراف." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة علها بمتوسط حسابي بلغ (2.85 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن زيادة التوعية في أضرار الانحراف يعزز من معرفة الأحداث من الانحراف بضرر الانحراف مما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى.

2- جاءت العبارة رقم (5) وهي:" إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث." بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة علها بمتوسط حسابي بلغ (2.84 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث يعزز من توفير متطلبات وبرامج إعادة تأهيلهم مما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى.

3- جاءت العبارة رقم (8) وهي:" تفعيل الشراكة المجتمعية لتطوير وتنفيذ البرامج." بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة علها بمتوسط حسابي بلغ (2.82 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن تفعيل الشراكة المجتمعية لتطوير وتنفيذ البرامج يدعم برامج تأهيل الأحداث من الانحراف مما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى.

ويتضح من النتائج في الجدول (19) أن أقل المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في العبارات رقم (1،10، 9) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة علها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (1) وهي:" تفعيل برامج الرعاية اللاحقة " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة علها بمتوسط حسابي بلغ (2.78 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن تفعيل برامج الرعاية اللاحقة تعد بمثابة تدبير وقائي وتحفظي للحدث من العوامل والظروف الخارجية التي قد تكون سبب في عودة الأحداث إلى الانحراف.

2- جاءت العبارة رقم (10) وهي:" تكثيف البرامج داخل الدار وخارجها." بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.74 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن تكثيف البرامج داخل الدار وخارجها يدعم معالجة السلوكيات الغير سوية لدى الأحداث مما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى.

3- جاءت العبارة رقم (9) وهي:" زيادة وقت البرامج الترفيهية والترويحية." بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي بلغ (2.54 من 3) وتفسر هذه النتيجة بأن إعداد زيادة وقت البرامج الترفيهية والترويحية يسهم في ملء فراغ الأحداث من الانحراف مما يحد من عودتهم للانحراف مرة أخرى وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الهواري (2020م) والتي بينت أن أوقات الفراغ من العوامل النفسية من العوامل المسببة للانحراف.

خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

أبرز نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، ومن أبرزها:

- أن أكثر أنماط الجرائم التي يصاحبها ارتفاع بنسبة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: السرقة، المخدرات.
- أن أبرز العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: ضعف الرقابة الأسرية، العودة إلى أصدقاء السوء السابقين، طلاق الوالدين، المشاكل الأسرية المستمرة، فساد البيئة الاجتماعية المحيطة بالحدث.
- أن أبرز العوامل الاقتصادية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: تدني المستوى الاقتصادي للأسرة، الحرمان المادي للحدث من قبل الأسرة، قلة المصروف اليومي للحدث.
- أن أبرز البرامج الإصلاحية التي يمارسها الأخصائيون العاملون للحد من مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: البرامج الدينية، البرامج التوعوية والإرشادية، برامج الرعاية الاجتماعية، البرامج الترويحية والترفيهية، برامج الرعاية النفسية.
- أن أبرز المقترحات اللازم توفرها لمواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الانحراف تتمثل في: زيادة التوعية في أضرار الانحراف، إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث، تفعيل الشراكة المجتمعية لتطوير وتنفيذ البرامج، زيادة الاتصال والتعاون بين الدار والأسرة لمتابعة الحدث، التنوع في البرامج العلاجية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- تكثيف الحملات الإعلامية لتوعية في أضرار الانحراف للأحداث من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- تصميم البرامج الوقائية داخل المدارس لتوعية الأبناء من خطورة الانحراف وأضراره مستقبلاً.

- زيادة التواصل بين الدار والأسرة لمعرفة الأسباب الحقيقة للانحراف والعمل على معالجتها.
- تفعيل برامج الرعاية اللاحقة ووضع الخطط اللازمة لذلك والمتابعة المستمرة للحدث بعد خروجه من الدار للحد من العود للانحراف.
- استقطاب عناصر جديدة من الخبراء والمتخصصين في العمل على إعداد خطط علاجية خاصة بالأحداث.
- الاهتمام بتفعيل الشراكة المجتمعية مع الجامعات ومراكز التدريب ووزارة التعليم ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير وتنفيذ البرامج التأهيلية والإصلاحية الخاصة بالأحداث.
- العمل على تكثيف البرامج داخل الدار وخارجها والتعاون مع الجهات المختصة في تنفيذها.
- تأهيل وتدريب الأخصائيين العاملين في دار الملاحظة لرفع مستوى أداءهم وإكسابهم المهارات اللازمة.
- العمل على زيادة وقت البرامج الترفيهية والترويحية للأحداث بالتعاون مع وزارة الرياضة والهيئة العامة للترفيه.
- الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن تدفع الحدث إلى العودة لارتكاب السلوك المنحرف مرة أخرى.
- العمل على استخدام الأساليب الحديثة لتقييم جودة البرامج الإصلاحية وقياس مدى فائدتها في الحد من عودة الأحداث إلى الانحراف.
- دعم وتشجيع الباحثين للقيام بالمزيد من الدراسات والبحوث العلمية والتي تهتم بمجال إنحراف الأحداث مستقبلاً، مما يساهم في إيجاد أليات وأساليب تحسين وتطوير للبرامج والتأهيلية الإصلاحية للأحداث.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسات مستقبلية حول تقييم البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث المنحرفون.
- إجراء دراسات مستقبلية حول أثر أساليب التنشئة الاجتماعية في انحراف الأحداث.
- إجراء دراسات مستقبلية حول أسباب عودة الأحداث إلى الانحراف.
- إجراء دراسات مستقبلية حول واقع برامج الرعاية اللاحقة للأحداث المنحرفون.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً: المراجع العربية

جعفر، علي محمد، (2004م). **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف: دراسة مقارنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

أبن منظور، الأمام، (1956م). **لسان العرب**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

أبو العلا، تركي بن حسن، (2020م). **تقييم برامج الأحداث من منظور خدمة الفرد تمهيداً لخروجهم من دور الملاحظة لاجتماعية لدمجهم إيجابيا بالمجتمع**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

أحمد وآخرون، ناصر سيد، (2008م). **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الأسمري، مشبب بن غرامة، (1993م). **بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الأحداث**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

باره، محمد رمضان، (1999م). **مبادئ علم الأجرام**، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس.

بو الجدري وآخرون، إيمان، (2020م). **العوامل الاجتماعية المساهمة في جنوح الأحداث**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق، الجزائر.

الحارثي، مشاعل ناصر، (2018م). **العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف**: دراسة ميدانية على المودعين بمؤسسة رعاية الفتيات بمنطقة جدة، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

الحراحشة، راكان راضي، (2018م). **العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأحداث في الأردن**: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

فريوان، معتصم خالد، (2019م). **العوامل المؤدية إلى عودة الأحداث للجنوح**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

الدوسري، ريم على مانع، (2019م). **أنماط التنشئة الاجتماعية في الأسرة القطرية ودورها في ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف في دولة قطر من وجهة نظر طلبة المدارس الثانوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الرشيد، حمد، (2002م). **بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على انحراف الأحداث في دولة الكويت**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر.

الزايدي، عبدالعزيز حماد، (2013م). **انحراف وجنوح الأحداث**، ط1، خوارزم العلمية ناشرون، السعودية.

السالمية، ريم خالد، (2018م). **دور وسائل الاتصال الحديثة في انحراف الأحداث من منظور الخدمة الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان القابوس، عُمان.

السمري، عدلي محمود، (2010م). **علم الجريمة والانحراف**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

السمري، عدلي محمود، (2019م). **علم الاجتماع الجنائي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الشراري، محمد سليم، (2004م). **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الصرايرة، محمد عبد الوهاب، (2019م). **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الطخيس، إبراهيم عبدالرحمن، (2013م). **انحراف الأحداث**، الأسباب-الوقاية-العلاج، ط1، مطابع التقنية، درا الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

عبدالسادة، أساور عبدالمحسن،(2008م) .**جرائم الأحداث بعد الاحتلال**، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد، العراق.

العزام، عبد الباسط عبد الله قويطين، (2019م). **العود إلى الانحراف عند الأحداث الجانحين في المجتمع الأردني**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

العساف، صالح أحمد. (2012). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط2. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

العنزي، النوري بن على، (2011م). **العود للجريمة لدى الأحداث في دور الملاحظة الاجتماعية في شمال المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

العوجي، مصطفي، (1406هـ). **التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف**، المركز العربي للدراسات المنية والتدريب، الرياض.

القريشي وآخرون، غني ناصر، (2013م). **أنشطة الخدمة الاجتماعية في الدفاع الاجتماعي**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عُمان.

مصطفي، السيد عبدالحميد، (2016م). **مساهمة دور الملاحظة الاجتماعية في تدعيم حقوق الأحداث لنزلاء الدو**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر.

منصور، يوسف أحمد، (2007م). **العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بانحراف الأحداث في مدينة بنغازي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ليبيا.

نظام الأحداث،(1439هـ).**الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/113)**،المادة:1.

الهشلمون، رانيا محمد عطية، (2020م). **تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الأحداث**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات، جامعة مؤتة، الأردن.

الهواري، ازدهار خلف سلمان(2020م). العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وانحراف الأحداث في المجتمع الأردني، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر.

الوريكات، عايد عواد،(2008م)،**نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوسف، عبدالله بن عبدالعزيز، (2010م). **انحراف الأحداث وتأهيلهم**، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط1، السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Rathinabalan& Naaraayan,(2018). **Effect of family factors on juvenile delinquency** .International Journal of Contemporary Pediatrice.

Monique D. Tremblay, (2017), **Fatherhood and Delinquency**: An Examination of Risk Factors and Offending Patterns Associated with Fatherhood Status among Serious Juvenile Offenders", J Child Fam Stud. 26:677–689.

Rosilawati Sultan Mohideen, Rahman,Nurliyana Mohd Shazali, (2016), **Public Perception on the Factors that Contribute to Juvenile Delinquency**: A Case Study at Urban Transformation Centre (UTC) Melaka", Chapter, 54.

Nicole Garza, (2011), **Risk Factors That Lead to Juvenile Delinquency**, A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies Texas A&M University-Kingsville in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science, Major Subject: Psychology.

Kevin w. All tucker, (2004), **Factors Influencing the Development of Juvenile Delinquency**: differences Between Early and Late Starters.

Monteic A. Sizer, (2000), **The Social Ecology of Juvenile Delinquency**: A Study of Multiple Spheres of Influence, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in the Department of Psychology University of South Carolina.

Leah E. Daigle, (1999), **Gender, Risk Factors, and Juvenile Misconduct**: Assessing the Generality-Specificity Debate, Doctorate of Philosophy (Ph.D.) In the Division of Criminal Justice of the College of Education, Criminal Justice, and Human Services